

ودليلهم انه ان فعل الغرض فان لم يكن حصول ذلك الغرض
 اولى به من معدمه امتنع منه فخله وان كان اولى به كان
 مستكمله فيكون ايضا ناقصا تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا وقد قيل عليه انه انما يكون مستكمله لو كان الغرض
 رجحا اليه وهذا راجع الى العبد والواجب بعين ذلك ان
 يحصل مصلحة العبد وعدمه ان استوعبا بالنسبة اليه
 لا يكون عطا له وداعيا له الى الفعل لانه حينئذ يلزم الترجيح
 غير صحيح وان لم يستوعبا بالنسبة اليه يكون خله وفيه يلزم
 الاستكمال في هذا الجواب غير مرضي لانا لا نسلم انه ان
 استوعبا بالنسبة اليه لا يكون عطا وداعيا ولا نسلم انه
 الترجيح من غير صحيح لم لا يجوز ان تكون الاولوية بالنسبة
 الى العباد مرجحا وكذا العلة هكذا تتبع مناسبة اي
 كونهما بحيث انما تجلب النفع الى العباد وتدفع الضرر عنهم
 تتبع مناسبة والوصف المناسب ما يجب نفعاً او يدفع ضرا
 وقد قال القاضي الامام ابو تريب المناسبات ما العوض
 العتول تلتتم القبول وقد ذكرنا ان المناسبات ما حقيق
 واما اقتناهي فالتحقيق اما المصلحة دينية كخاصة النفس
 وتهديب الاخلاق فالوصف المناسب كالدولت ونهوس
 الشهر والحكم وجوب الصوم والصلاة والحكمة رطبا باضية
 النفس

النفس وتبرها اودنيونية وهي اما ضرورية وهي خمسة
 حفظ النفس والمال والنسب والدين والعقل فربح الخمسة
 هي الحكمة والمصلحة في شرعية القصاص والقضاء وحما الزنا
 والبياد وحرمة المنكرات والوصف المناسب هو القتل
 القدر العذوان والسرقة والغصب مثلا والزنا وحرمة
 الكافر والاسكارا واحتياج اليها كما في تزويج الصغار
 فالوصف المناسب هو القصر والحكم شرعية التزويج والحكمة
 والمصلحة كون المولدة تحت الكفوف هذه المصلحة ليست
 ضرورية لكنها في محل الحكمة لانه يمكن ان يكون الكفو
 لا يبدل واما ان لا يمكن ضرورية وعلو منصبه لادى فلا
 تناولها والاقتناهي ما يتوهم انه مناسب علم اذا نامل
 يظهر خلافة كجاسة الخ لبطان بيعها من حيث انها ليست
 تناسب الاذلال والبيع يقتضي الاعزاز لكن بيع الكفاية
 كذا ما نعت من صحة الصلاة وهذا لا يناسب بطلات
 التبع والحكمة المجرية لا تعتبر في كل ذلك لغايتها وعدم
 اعتبارها بل في الجسديتها فان الحكم الموصف ظاهره منضبط
 بزوجها اي بدور الوصف مع الحكمة ويطلب وجودها
 اي وجود الحكمة عند اي عدد الوصف والمكان ترتيب
 الحكمة الوصف يكون محتملا للحكمة كما في الاغلب

